مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد08، العدد01- مارس 2021

OEB Univ. Publish.

بناء نموذج لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي الجزائري

Building a model to determine a domestic systemically important banks (D-SIBs) in the Algerian banking system

ناصري عبد الناصر[1]*، رقايقية فاطمة الزهراء[2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- ، nasrifinace@gmail.com

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس- ، zorafinance@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2020/07/07، تاريخ المراجعة: 2020/10/17، تاريخ القبول:2020/12/09

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا على مستوى النظام المصرفي الجزائري من خلال بناء نموذج ($SCORE_i$)يعتمد على مخرجات التقارير المالية لسنة (2018) الصادرة عن البنوك العشرين المعتمدة في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى ستة بنوك محلية ذات أهمية نظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري، حيث استحوذت البنوك العمومية الستة على قائمة(D-SIBs)، من خلال السيطرة على جميع المؤشرات المالية المكونة للنموذج بمعدلات كبيرة.

الكلمات المفتاحية: البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، رأس المال لامتصاص الخسائر، النظام المصرفي الجزائري.

Abstract

This study aims to determine the domestic systemically important banks (D-SIBs) in the Algerian banking system, by building a ($SCORE_i$) model based on the balance sheet information issued on (2018) by twenty accredited banks in Algeria.

The study has concluded that six domestic systemically important banks at the level of the Algerian banking system, as the public banks obtained the list of (D-SIBs), by controlling all the financial indicators that form the model by great rates.

Keywords : (D-SIBs) Domestic Systemically Important Banks, Higher loss absorbency requirement (HLA), Algerian banking system.

*المؤلف المراسل: ناصري عبد الناصر، الإيميل: nasrifinance@gmail.com

1.مقدمة:

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت بالأسواق المالية في منتصف عام 2007 ضعف السياسات الرقابية المتبعة، حيث فشل البنوك المهمة في النظام المالي كان له تداعيات سلبية كبيرة على الاستقرار المالي والاقتصاد الحقيقي العالمي، وذلك بسبب حجم هذه البنوك وترابطها الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مستوى تعقيد عملياتها، ضعف القدرة على تغطية الفجوة الذي يتركه تعثرها على الخدمات المالية، بالإضافة إلى انتشارها الشاسع عبر الحدود. ونظرا للتكلفة الكبيرة التي تحملتها الحكومات لانقاض المؤسسات المالية والبنكية المتعثرة بشكل خاص والنظام المالي والاقتصادي بشكل عام، أصبحت الحاجة إلى سياسات احترازية كلية لضمان استقرار النظام المالي ككل، لتكون مكملة للسياسات الاحترازية الجزئية التي كانت قائمة. وإدراكاً لهذا القصور دفع ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) في نوفمبر 2011 إلى صياغة إطار رقابي يعزز قدرة هاته المؤسسات المالية والبنكية المهمة في النظام المالي على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، وذلك أولا من خلال وضع منهجية عملية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي (Global Systemically Important Banks "G-SIBs")، ثانيا فرض متطلبات إضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر (Higher Loss Absorbency "HLA") على تلك البنوك بهدف حماية النظام المالي من الصدمات المفاجئة والحد من أثر الدومينو. كما أصدرت لجنة بازل في أكتوبر 2012 وبطلب من قادة دول مجموعة العشرين(G20) نموذج مرجعي مماثل ومكمل للإطار السابق، لكن على المستوى المحلي بوضع مجموعة من المبادئ لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا (Domestic Systemically Important Banks "D-SIBs") وكيفيات التعامل معها. وعلى هذا النحو تقوم البنوك المركزية والسلطات الاستشرافية بتحديد هاته البنوك على المستوى المحلي وتقييم آثار فشلها وتعثرها على النظام المالي والاقتصاد المحلي.

- **الإشكالية:** من خلال هذا الطرح تتجلى إشكالية الدراسة على النحو التالي: **هل يمكن بناء نموذج لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري؟**

- **الفرضيات:** يمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

- إن بناء نموذج بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية السنوية يُمكن من استخدامه بفعالية في تحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري.
- البنوك التجارية العمومية تمثل البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على المستوى النظام المصرفي الجزائري.

– **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى دعم السياسات الاحترازية الكلية من خلال تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي الجزائري، لتحميلها متطلبات إضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر(HLA) وإجراءات رقابية نوعية خاصة بها، من أجل مواجهة المخاطر النظامية وتعزيز استقرار القطاع المالي ودعم نمو الاقتصاد الكلي. حيث جاءت هذه الدراسة لمواكبة أحدث الممارسات والتجارب الدولية وقيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي بإصدار إطار رقابي للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محليا.

– **أهمية الموضوع:** على غرار تجارب السلطات الاستشرافية والرقابية المصرفية للدول العربية، قام بنك الجزائر بإصدار مجموعة من التعليمات كقانون النقد والقرض الجديد 10-04 وما جاء في نص المادة 07 من القانون المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية "يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها" (الجريدة الرسمية الجزائرية 76، 2009، صفحة 20)، لكن لم يتبع هاته القوانين بمنهجية مفصلة لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري، هنا تنبع أهمية دراستنا من النقص في منهجيات التحديد والتعامل مع هذه البنوك لدعم التدابير الاحترازية الكلية لمواجهة المخاطر النظامية.

– **منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته سيتم الاعتماد على نوعين من المناهج، المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد أهم مفاهيم والأبعاد التي تقتضيها الدراسة، ومن جهة أخرى تحديد خصائص النموذج وكذا مؤشراته بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة والمراجع العلمية المتعلقة بالموضوع. أما في الجانب الميداني فسوف نعتمد على منهج دراسة حالة بالتطبيق على النظام المصرفي الجزائري من خلال عينة مسحية شاملة لمجتمع الدراسة الذي يتألف من (20) بنك تجاري معتمد من طرف بنك الجزائر، كما اعتمدت الدراسة على مخرجات القوائم المالية لسنة (2018) الصادرة عن البنوك التجارية العشرين، المتوفرة في المواقع الرسمية للبنوك بالإضافة إلى التقارير المستلمة من المقرات الاجتماعية للبنوك بالجزائر العاصمة.

– **الدراسات السابقة:** تميزت الدراسات السابقة بالحداثة وهذا راجع لبدأ بحث في هذا الموضوع بعد إصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية منهجية تحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في أكتوبر (2012)، حيث يمكن حصر أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها في إعداد هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة (Yibing & al, 2014) بعنوان " Domestic Systemically Important Banks : A quantitative analysis for the Chinese banking system "، وجاءت هذه الدراسة بمثابة رد على منهجية التقييم الرسمية الذي اقترحته لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في الصين، حيث يتماشى نهج القياس المقترح مع مؤشرات منهجية التقييم للجنة بازل، في حين يتم تعديل أوزان المؤشرات الفرعية لتتماشى مع خصائص القطاع المصرفي الصيني بالاعتماد على بيانات الأسواق المالية والميزانيات العمومية لـ(16) بنك للفترة (2008-2012)، مع دراسة كيفية ارتباط البنوك داخل النظام المصرفي خلال الأزمات المالية الأخيرة من خلال النموذج غير الخطي (Copula)، حيث خلصت الدراسة بتحديد خمسة بنوك محلية ذات أهمية نظامية على مستوى القطاع المصرفي الصيني، بالإضافة إلى وجود آثار العدوى بين بنوك (D-SIBs) و(non-D-SIBs) خلال أزمة الرهن العقاري، لكنها لم تكن موجودة أثناء أزمة الديون الأوروبية، هذا يعطي إشارة جيدة على استقرار النظام المصرفي الصيني.

- دراسة (Sylvain Benoit, 2014) بعنوان " Where is the system? "، تهدف هذه الدراسة إلى تطوير منهجيات البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي والإقليمي على النحو الموصى به من قبل لجنة بازل، من خلال دراسة تحليلية تجريبية داخل منطقة اليورو للفترة (2008-2011) حيث خلصت الدراسة إلى أن نموذج (SRISK) يتنج تصنيفات متطابقة بين (D-SIBs) على المستوى المحلي و(E-SIBs) على المستوى الأوروبي لأن هذا النموذج حساس للغاية لإجمالي التزامات البنك ولا يعتمد على حجم النظام المرجعي. من ناحية أخرى، فإن نموذج (CoVaR) الذي يعتمد على بيانات السوق حساس إلى حد كبير عند تحديد النظام المالي المرجعي، مما يؤدي إلى تمييز واضح بين قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محليا و على مستوى منطقة اليورو.

-دراسة (W.Khiari & S.BenSassi, 2019) بعنوان" On identifying the systemically important Tunisian banks: An empirical approach based on the ΔCoVaR measures"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على مستوى القطاع المصرفي التونسي، من خلال دمج نموذج (ΔCoVaR) ونموذج الانحدار الكمي، بالاعتماد على بيانات سعر الإغلاق اليومي لإحدى عشرة بنك مدرج ومكون لمؤشر الصناعة المصرفية في سوق الأوراق المالية التونسية للفترة (2010-2018). حيث خلصت الدراسة إلى تصنيف ثلاثة بنوك عمومية وأكبر بنكين خاصين يشكلون قائمة البنوك المحلية ذات

الأهمية النظامية، مع اقتراح رؤية احترازية كلية تطبق على هاته البنوك الخمسة لتعزيز السياسة الرقابية للحد من المخاطر النظامية.

– دراسة (هبة عبد المنعم، 2019) الموسومة بعنوان "الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محليا: تجارب الدول العربية " وتمثلت الدراسة في توزيع استبيان على المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في شهر سبتمبر(2018)، بهدف إبراز تجارب تطبيق منهجية تحديد المصارف ذات الأهمية النظامية محليا على مستوى الدول العربية، طبيعة المتطلبات الرقابية الكمية والنوعية التي فرضت على هاته البنوك وكذا التحديات التي واجهة السلطات الاشرافية في هذا الصدد. حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود (10) دول عربية طبقت فعلا منهجية تحديد (D–SIBs) على أساس إرشادات وتوصيات لجنة بازل، بالإضافة إلى تحديد (42) بنك ذو أهمية نظامية تتراوح بين بنك وحيد في سلطنة عمان و(8) بنوك في الأردن.

أما دراستنا الحالية فتتوافق مع الدراسات السابقة من خلال جعل منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أكتوبر(2012) كمرجع أساسي لبناء نماذج الدراسات، بالإضافة لاعتمادنا على دراسة (هبة عبد المنعم، 2019) لتشابه النظام المصرفي الجزائري مع الأنظمة المصرفية العربية، بالاستفادة من تجارب الدول العربية في بناء نموذج دراستنا الذي يعتمد على مؤشرات تعكس ملامح وخصوصية القطاع المصرفي الجزائري.

2. مفاهيم أساسية حول البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D–SIBs)

يعتبر الاشراف على البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي من أهم أدوات الرقابة الاحترازية الكلية في إدارة وتسيير المخاطر النظامية من أجل حماية النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي.

1.2 مفهوم المخاطر النظامية:

لقد اتفق كل من مجلس التسويات الدولي، صندوق النقد الدولي، مجلس الاستقرار المالي وكذا السلطات الإشرافية المشكلة للمجموعة العشرين (G20) سنة 2009 على أن المخاطر النظامية: "هي خطر انقطاع سيرورة الخدمات المالية وتدهور الاستقرار المالي، كان سببه فشل كل أو جزء من النظام المالي نتيجة حدوث صدمة، والذي يحتمل أن تكون له عواقب سلبية وخطيرة على الاقتصاد الحقيقي" (G20, IMF, BIS & FSB, 2009, p. 5) ، فالمخاطر النظامية تكون موجودة ضمنيا في النظام المالي، فبحدوث صدمة (مشتركة أو فردية) تؤدي الى تعثر باقي النظام

المالي (أثر الدومينو) من خلال العدوى المالية، لتظهر عواقبها السلبية في الاقتصاد الحقيقي (إنتاج، عمل، استهلاك...).

2.2 مفهوم السياسات الاحترازية الكلية:

وتعني المقاربة الاحترازية الكلية عدم معالجة ورقابة المصارف والمؤسسات المالية بشكل مستقل لكن باعتبار النظام المالي والتعاملات البينية لمؤسساته ككتلة واحدة، فسياسات السلامة الاحترازية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها، فهي تهدف إلى معالجة المخاطر التي تهدد النظام ككل وليس المؤسسات المنفردة (Christian Nguenang, 2010, p. 6). كما تعرف أيضا على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المصرفي والمالي على تحمل الصدمات، وذلك باستخدام مجموعة من السياسات بناءا على تشكيلة من المؤشرات الكلية، لتدعم وتكمل السياسات الاحترازية الجزئية ولكنها ليست بديلا عنها (Borio Claudio, 2009, p. 37).

3.2 مفهوم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs)

مهمة تعريف البنوك ذات الأهمية النظامية تتميز بالتعقيد كون غالبية السلطات الاشرافية لم تعطي تعريفا واضحا لها، وبعد انهيار بنك ليمان برادارز في 15 سبتمبر 2008 الذي يعد رابع أكبر بنك في العالم، سلط الضوء على مفهوم البنوك ذات الأهمية النظامية والتي كانت تعالج ضمنيا باستراتيجية كبير جداً على أن يفشل" Too big To fail" (محمد، 2016، صفحة 359).

كما عرف رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكي هذا المصطلح: "البنوك ذات الأهمية النظامية هي البنوك التي يكون كبر حجمها، ترابطها، خدمتها وتعقيدها لدرجة يمتد تأثير صعوباتها، تعثرها وإفلاسها إلى غيرها من مؤسسات القطاع المصرفي على نحو يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي" (Bernanke, 2010, p. 2).

4.2 مبادئ التعامل مع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية وفق لجنة بازل

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية جملة من المبادئ التي تشكل إطار عمل (D-SIBs)، ويمكن تصنيف المبادئ الـ (12) إلى مجموعتين رئيسيتين، حيث تتطرق المبادئ السبعة الأولى إلى معايير تحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، والمجموعة الثانية تتطرق للمعايير الرقابية التي تخضع لها (D-SIBs) لتعزيز قدرتها على امتصاص ومواجهة الخسائر في النظام المصرفي (BCBS, 2012, p. 2).

1.4.2 معايير تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محليا (المبادئ من 1 إلى7):

لابد من تحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسية وهي ذاتها المؤشرات المتضمنة في المنهجية الدولية، وذلك باستثناء مؤشر علاقة البنك عبر الحدود. وتقيس هذه المؤشرات حجم الآثار السلبية المترتبة على فشل أي من هذه البنوك على النظام المصرفي والمالي ككل، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- حجم البنك (Size)؛
- الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة (Interconnectedness)؛
- مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك ودوره في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/Financial Infrastructure)؛
- مدى تعقيد أنشطة البنك (Complexity).

2.4.2 متطلبات رقابية خاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محليا (المبادئ من 8 إلى12):

تتطرق المبادئ الخمسة الأخيرة، إلى متطلبات نوعية وإجراءات رقابية خاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً الواجب الالتزام بها، وذلك على النحو التالي:

- متطلبات إضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر (High Loss Absorbency)؛
- الالتزام باطار فعال للحوكمة المؤسسية للبنوك المصنفة ضمن القائمة؛
- الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم من حيث ثقافة المخاطر وإدارتها؛
- الخضوع لاختبارات الأوضاع الضاغطة؛
- اعداد خطط الإنعاش والحلول.

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3. بناء نموذج لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً للنظام المصرفي الجزائري

من أجل الوصول للمعادلة ($SCORE_i$) التي تمثل الصيغة النهائية لمعادلة النموذج المقترح لتحديد قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي الجزائري، اعتمدنا على المعايير المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص المؤشرات الرئيسية، بالإضافة إلى مجموعة من التجارب الدولية و العربية في هذا الإطار وكذا الدراسات السابقة خاصة دراسة (هبة عبد المنعم، 2019)، دون أن ننسى خصوصية النظام المصرفي الجزائري. وأخذاً بالاعتبار لكل القيود سالفة الذكر، فقد تم بناء النموذج بإجراء تعديلات على المؤشرات الفرعية والمعاملات النسبية المستخدمة لتكون أكثر ملاءمة لهيكلة النظام المصرفي الجزائري.

1.1.3. مؤشر الحجم (Size):

تم اعتباره أكبر مؤشر رئيسي ذو أهمية نسبية نظرا لواقع البيئة المصرفية الجزائرية ولذلك منح وزن نسبي يقدر بـ 35%، ويتكون من المؤشرين الفرعيين التاليين:

- **إجمالي موجودات البنك(A):** بوزن نسبي 75% من مؤشر الحجم، حيث يمثل إجمالي الميزانية العمومية للبنك.

- **إجمالي التزامات خارج الميزانية (B):** بوزن نسبي 25% حيث جميع الالتزامات المعطاة والمتلقاة من طرف البنك، والمتمثلة في التزامات التمويل، التزامات الضمان، التزامات على الأوراق المالية والالتزامات بالعملة الصعبة (الجريدة الرسمية الجزائرية 76، 2009، صفحة 16).

2.1.3. مؤشر الاستبدال /دور البنك في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability /Financial Infrastructure) :

تنشأ أهمية هذا المؤشر إذا كان من الصعب على باقي مكونات النظام المصرفي تغطية الخدمات المالية التي يقدمها هذا البنك، لذلك تم تخصيص نسبة 30% لهذا المؤشر، وتم الاعتماد على المؤشرات الفرعية التالية لقياس مستوى امكانية الاستبدال كمايلي:

- **إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد/الشركات/ القطاع العام (C):** بمعامل ترجيح 50% ويتمثل في مجموع السلفيات والقروض تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.

- **إجمالي الأرصدة المستلمة من الأفراد/الشركات / القطاع العام (D):** بمعامل ترجيح 50% ويتمثل في مجموع الودائع والحسابات المدينة للأعوان الاقتصاديين على البنك.

3.1.3. مؤشر الارتباط بين البنوك والمؤسسات المالية (Interconnectedness):

تم تخفيض درجة أهمية هذا المؤشر الرئيسي مقارنة بالمؤشرات الأخرى، نظرا لانخفاض حجم التعاملات والأنشطة بين البنوك والمؤسسات المالية داخل حدود الدولة، ولهذا تم منحه وزن نسبي يقدر بـ 20%، ولقياس هذا المؤشر تم الاعتماد على متغيرين فرعيين كالآتي:

- **إجمالي الحقوق والحسابات الدائنة على البنوك والمؤسسات المالية (E):** بوزن نسبي 50% وهي القروض وأصول مالية ذات دفع محدد وغير مسعرة في السوق المالي حيث تنشأ من العمليات مع الهيئات المالية الأخرى.

- **إجمالي التزامات البنوك والمؤسسات المالية على البنك (F):** بوزن نسبي 50% وتتمثل في مجموع الديون الخاصة بالعمليات المصرفية مع الهيئات المالية.

4.1.3. مؤشر التعقيد (Complexity):

تم منح هذا مؤشر أهمية نسبية تقدر بـ 15%، وهي الأضعف من بين المؤشرات الرئيسية لبناء النموذج، وهذا راجع لضعف السوق المالي، قلة استخدام المشتقات المالية وعدم الانفتاح على الأسواق المالية الدولية، الشيء الذي خفض من تطور وتعقد أنشطة البنوك، وينقسم مناصفة إلى مؤشرين فرعيين كمايلي:

- **إجمالي الأصول المالية (G):** بوزن نسبي 50%، وهي مجموع الأوراق المالية المملوكة في الأجل القصير في إطار أنشطة السوق المالي لغرض تحقيق أرباح في رؤوس الأموال، وتتدرج ضمنها الأوراق المالية (مملوكة لغرض التعامل، الجاهزة للبيع، المملوكة إلى غاية الاستحقاق) (الجريدة الرسمية الجزائرية 76، 2009، صفحة 20).

- **إجمالي الالتزامات المالية (H):** بوزن نسبي 50%، وهي الديون الممثلة بورقة مالية أصدرها البنك داخل حدود الدولة أو الخارج.

5.1.3. بناء معادلة النموذج ($SCORE_i$):

تتكون معادلة النموذج ($SCORE_i$) من ثمانية مؤشرات فرعية المذكورة سابقا منطوية تحت أربعة مؤشرات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : الأوزان النسبية لمؤشرات النموذج ($SCORE_i$)

المؤشر الرئيسي/الأهمية النسبية	الرمز	المؤشر الفرعي	الأوزان النسبية
الحجم (Size) %35	A	إجمالي موجودات البنك	0.75
	B	إجمالي التزامات خارج الميزانية	0.25
الاستبدال /دور البنك في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/ Financial Infrastructure) %30	C	إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد/الشركات/القطاع العام	0.50
	D	إجمالي الأرصدة المستلمة من الأفراد/ الشركات/القطاع العام	0.50
الارتباط بين البنوك والمؤسسات المالية (Interconnectedness) %20	E	إجمالي الحسابات الدائنة على البنوك والمؤسسات المالية	0.50
	F	إجمالي التزامات البنوك والمؤسسات المالية على البنك	0.50
التعقيد (Complexity) %15	G	إجمالي الأصول المالية	0.50
	H	إجمالي الالتزامات المالية	0.50

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقررات لجنة بازل BCBS (2011),BaleIII A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems – revised version, Bis 189, June 2011 ,p06.

حيث تمثل نتيجة المعادلة ($SCORE_i$) الخاصة بالبنك (i) كنسبة مئوية من إجمالي البنوك المكونة للنظام المصرفي الجزائري (مجتمع الدراسة)، ويصنف البنك ضمن قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محليا ابتداءا من قيمة($SCORE_i$ = 5%) وهو الحد الأدنى للتصنيف ضمن قائمة (D-SIBs). ليظهر النموذج في صيغته الأولية كالتالي:

$$\mathbf{SCORE_i = 0.35(Size) + 0.30(Substitutability) + 0.20(Interconnectedness) + 0.15(Complexity)}$$

بتعويض المؤشرات الرئيسية بما يقابلها من مؤشرات فرعية، تصبح الصيغة النهائية لمعادلة النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \mathbf{SCORE}_i = \; & 0.35\left\{0.75\left(\frac{A_i}{\sum_{i=1}^{n} A_i}\right) + 0.25\left(\frac{B_i}{\sum_{i=1}^{n} B_i}\right)\right\} \\ & + 0.30\left\{0.50\left(\frac{C_i}{\sum_{i=1}^{n} C_i}\right) + 0.50\left(\frac{D_i}{\sum_{i=1}^{n} D}\right)\right\} \\ & + 0.20\left\{0.50\left(\frac{E_i}{\sum_{i=1}^{n} E_i}\right) + 0.50\left(\frac{F_i}{\sum_{i=1}^{n} F_i}\right)\right\} \\ & + 0.15\left\{0.50\left(\frac{G_i}{\sum_{i=1}^{n} G_i}\right) + 0.50\left(\frac{H_i}{\sum_{i=1}^{n} H_i}\right)\right\} \end{aligned}$$

5.1.3. المتطلبات الإضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر(HLA):

توافقا مع توصيات لجنة بازل في إطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية، يتم فرض متطلبات إضافية لرأس المال بحيث يتكون بشكل كامل من الأسهم العادية عالية الجودة (Common Equity Tier 1 "CET 1") (IMF, 2012, p. 17).ل تعزيز الاستقرار المصرفي والمالي، حيث يتم توزيع البنوك ضمن شرائح طبقا لقيم ($SCORE_i$) المحسوبة، لتقابل كل شريحة نسبة من رأس المال الإضافي (HLA) متناسبة مع درجة أهمية البنك النظامية (BCBS, 2014, p. 6)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الشرائح والمتطلبات الإضافية لرأس المال (HLA)

الشريحة	قيم النموذج ($SCORE_i$)	المتطلبات الإضافية لرأس المال (HLA)

البنوك غير المصنفة ضمن قائمة (D-SIBs)	أقل من 5%	--
I	]%10 - %05[	%01
II	]%15 - %10[	%1.5
III	]%20 - %15[	%02
IV	]%30 - %20[	%2.5
V	أكبر من 30%	%3.5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مقررات لجنة بازل : BCBS (2014), The G-SIB assessment methodology–score calculation, BIS 296, November, p6

2.3. تحليل والمناقشة النتائج

الجدول رقم(03): نتائج نموذج ($SCORE_i$) لسنة 2018

Rank	Bank	Size	Sub-stitutability	Inter-connectedness	Complexity	$SCORE_i$
1	**BNA**	0,1897	0,1878	0,3171	0,1768	**21,27%**
2	**CPA**	0,1416	0,1448	0,4006	0,1301	**19,26%**
3	**BEA**	0,2049	0,2304	0,1029	0,1803	**18,85%**
4	**BADR**	0,1059	0,1073	0,0539	0,0910	**9,37%**
5	**CNEP**	0,0914	0,1155	0,0332	0,1339	**9,34%**
6	**BDL**	0,1191	0,0805	0,0376	0,0388	**7,92%**
7	**BARAKA**	0,0152	0,0163	0,0009	0,1008	**2,55%**
8	**SG**	0,0247	0,0272	0,0067	0,0128	**2,01%**
9	**AGB**	0,0153	0,0181	0,0111	0,0254	**1,68%**
10	**BNP**	0,0173	0,0181	0,0050	0,0051	**1,33%**
11	**NATIXIS**	0,0119	0,0098	0,0065	0,0237	**1,20%**
12	**ALSALAM**	0,0071	0,0073	0,0001	0,0314	**0,94%**
13	**CITIBANK**	0,0119	0,0098	0,0026	0,0126	**0,95%**
14	**HOUSING**	0,0077	0,0045	0,0143	0,0122	**0,87%**
15	**ARAB PLC**	0,0113	0,0046	0,0009	0,0031	**0,60%**
16	**TRUST**	0,0060	0,0057	0,0010	0,0105	**0,56%**

17	**ABC**	0,0055	0,0045	0,0016	0,0098	**0,51%**
18	**FRANSA**	0,0073	0,0042	0,0009	0,0016	**0,43%**
19	**HSBC**	0,0060	0,0036	0,0030	0,0000	**0,38%**
20	**CA-CIB**	0,0029	0,0010	0,0019	0,0000	**0,17%**
TOTAL		**1**	**1**	**1**	**1**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

أشارت نتائج تطبيق معادلة النموذج ($SCORE_i$) بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية لسنة 2018 الموضحة في الجدول رقم (03) للبنوك التجارية العشرين المشكلة للنظام المصرفي الجزائري، أن هناك (06) بنوك تجاوزت عتبة (05%) للتصنيف ضمن قائمة البنوك ذات أهمية نظامية محليا (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي في الجزائر، والتي تشكلت جميعها من البنوك العمومية الستة، أما باقي البنوك (14) غير المصنفة (Non-D-SIBs) التي لم تتجاوز الحد الأدنى للتصنيف فتمثلت في البنوك الخاصة.

ويتضح من خلال الجدول أيضا تحقيق البنك الوطني الجزائري أعلى نتيجة بـ(21.27%)؛ يليه القرض الشعبي الجزائري بـ(19.26%)؛ ثم البنك الخارجي الجزائري بـ(18.85%)؛ وحقق كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نتيجة متقاربة بـ(9.37%) و(9.34%)على التوالي؛ بينما حقق بنك التمنية المحلية أدنى نتيجة في قائمة البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بـ(7.92%). كما حققت البنوك الأربعة عشر غير المصنفة (Non-D-SIBs) بنتائج منحصرة في مجال الضيق من (2.55%) إلى(0.17%).

تلعب جميع المؤشرات النموذج أدورا محورية في تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، حيث حقق البنك الخارجي الجزائري التصنيف الثالث في قائمة (D-SIBs) بالرغم من أنه ترأس المعدلات الأولى في ثلاث مؤشرات رئيسية وهي: مؤشر الحجم بـ(20.49%) من اجمالي الموجودات الميزانية واجمالي الالتزامات خارج الميزانية على مستوى القطاع، مؤشر الاستبدال والخدمات المالية بـ(23.04%) من اجمالي التعاملات مع الأعوان الاقتصاديين داخل الدولة، بالإضافة إلى مؤشر التعقيد بـ(18.03%) من إجمالي التعاملات بالأوراق المالية في السوق المالي. على عكس ذلك حقق البنك الوطني الجزائري أعلى تصنيف في قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية بالرغم من أنه يحوز على النسبة الثانية في جميع مؤشرات النموذج.

الشكل رقم(01): يوضح توزيع نسب مؤشرات النموذج بين البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المصنفة وغير المصنفة

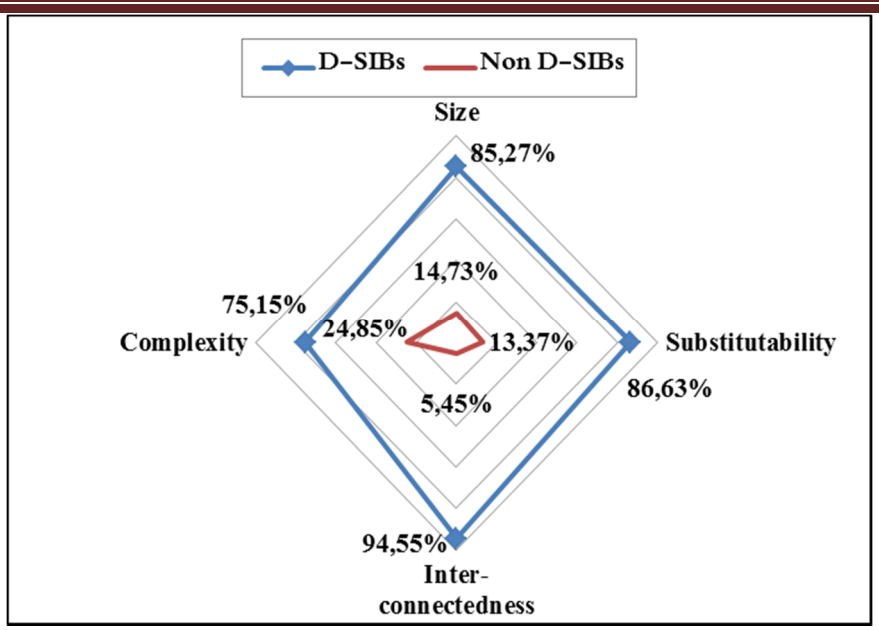

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (03)

من خلال الشكل رقم (01) يأتي توزيع نسب المؤشرات الرئيسية للنموذج جلياً بين البنوك المحلية ذات النظامية (D-SIBs) والمتمثلة في البنوك العمومية الستة، وباقي البنوك غير المصنفة (Non-D-SIBs) والمتمثلة في البنوك الخاصة الأربعة عشر، حيث نلاحظ سيطرة البنوك العمومية (D-SIBs) على جميع المؤشرات بمعدلات كبيرة على النحو التالي: مؤشر الحجم بـ(85.27%) بإجمالي أصول ميزانية والتزامات خارج الميزانية تقدر بـ(24389 مليار دج)، مؤشر الاستبدال والدور في البنية التحتية للقطاع المصرفي بمعدل(86.63%) ما يقابله من إجمالي أرصدة مستلمة وممنوحة للأعوان الاقتصاديين بمبلغ (17643 مليار دج)، مؤشر الترابط بـ(94.55%) بإجمالي التعاملات بين البنوك والهيئات المالية بمبلغ (2030 مليار دج)، مؤشر التعقيد بـ(75.15%) بإجمالي محفظة أوراق مالي تقدر (1670 مليار دج)، هذه النسب والمبالغ تبرز حقيقة الأهمية النظامية لهذه البنوك (D-SIBs) في القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول رقم (05): توزيع المتطلبات الإضافية لرأس المال (HLA) على البنوك ذات الأهمية النظامية محليا

الشريحة	قيم النموذج ($SCORE_i$)	المتطلبات الإضافية لرأس المال (HLA)	عدد البنوك

Non-D-SIBs	أقل من 5%	--	14
I	]%10 - %05]	%1	3
II	]%15 - %10]	%1.5	0
III	]%20 - %15]	%2	2
IV	]%30 - %20]	%2.5	1
V	أكبر من 30%	%3.5	0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (04) تم توزيع البنوك الستة المشكلة لقائمة (D-SIBs) إلى شرائح حسب نتيجة النموذج ($SCORE_i$) المحسوبة، لتقابل كل شريحة متطلبات إضافية لرأس المال لامتصاص الخسائر (HLA) على النحو التالي: الشريحة الأولى تضمنت ثلاث بنوك (BDL, CNEP, BADR) حيث تلتزم برأس مال إضافي يقدر بـ(1%)، الشريحة الثالثة احتوت على بنكين(BEA, CPA) حيث يفرض عليهم رأس مال إضافي بنسبة (2%)، الشريحة الرابعة تضمنت بنك وحيد وهو (BNA) حيث يطبق عليه رأس مال إضافي لامتصاص الخسائر يقدر بـ(2.5%)، للحد من المخاطر النظامية المرتبطة بها وتعزيز الاستقرار المصرفي والمالي.

4. خاتمة:

ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في دور السلطات الاستشرافية في الحد من المخاطر النظامية بوضع سياسات احترازية كلية لتعزز استقرار النظام المصرفي والمالي لمواجهة الصدمات، قد نتج عن ذلك قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي إعداد إطار رقابي للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية. ولمواكبة أحدث الممارسات والتجارب الدولية، وعليه تمثلت هذه الدراسة في بناء نموذج لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري، بتعديل في المؤشرات الفرعية والأوزان النسبية حيث تكون متوافقة مع المنهجية الصادرة عن لجنة بازل وملائمة لحقيقة القطاع المصرفي الجزائري. تشكل هذا النموذج من أربع مؤشرات رئيسية وهي الحجم، الاستبدال، الترابط والتعقيد، لتعالج ضمنيا مجموعة من الاستراتيجيات المصرفية التالية (Too big to fail, too connected to fail, too complex to fail). وعليه يكمن عرض النتائج واختبار الفرضيات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة على النحو التالي:

- تم الاعتماد على أحدث بيانات مالية صادرة عن جميع البنوك العاملة في الجزائر، في حساب نتائج النموذج مستبعدين مؤشرات وبيانات السوق التقريبية وغير المؤكدة، على عكس

المعلومات المحاسبية المالية التي تكون موثوقة وملائمة في عملية القياس، حيث تشكلت قائمة البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري من (06) بنوك سيطرة وسادت على جميع مؤشرات النموذج بنسب كبيرة، وهو ما يؤكد صحة فرضية الأولى التي تنص على أن بناء نموذج بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية السنوية يُمكن من استخدامه بفعالية في تحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على مستوى النظام المصرفي الجزائري.

– تستحوذ البنوك العمومية الستة على قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محليا (D–SIBs)، فيما جاءت البنوك الخاصة الأربعة عشر خارج التصنيف (Non–D–SIBs)، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها: كبر عدد الوكالات والفروع التي تمس جميع أنحاء البلاد، حداثة بداية نشاط البنوك الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري، زيادة مستويات الثقة الزبائن في البنوك العمومية خاصة بعد أزمة بنك الخليفة وتراجع سمعة البنوك الخاصة، التساهل في منح القروض من خلال سياسة الدولة في تمويل المشاريع ذات طابع اجتماعي، هذا ما يؤكد فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أن البنوك التجارية العمومية تمثل البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية على المستوى النظام المصرفي الجزائري.

بناءا على النتائج المتوصل إليها وبعد اختبار فرضيات الدراسة، ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات متمثلة في:

- حث البنك الجزائر على وضع منهجية واضحة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي للحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي؛
- فرض متطلبات إضافية لرأس المال لمواجهة الخسائر على البنوك المهمة في النظام المصرفي، بالإضافة إلى إجراءات رقابة نوعية متمثلة في الحوكمة، إدارة المخاطر، خطط الإنعاش، السيناريوهات الضاغطة؛
- إنشاء لجان وإدارات متخصصة في رقابة البنوك ذات الأهمية النظامية؛
- التعاون مع الهيئات الدولية والسلطات الاستشرافية وخاصة العربية للاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

5. قائمة المراجع:

*** المراجع باللغة العربية:**

- سفير، محمد، بوبكر، مصطفى.(2016). إدارة المؤسسات المالية النظامية والسيولة النظامية وفق مقررات بازل III (حالة الجزائر). *مجلة المعارف لجامعة البويرة*.(العدد21)

- عبد المنعم، هبة.(2019).الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محليا: تجارب الدول العربية. أبوظبي: صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (العدد 110/2019).
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في 2009/12/19، نظام رقم09-04 المؤرخ في 2009/07/23 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، الصادرة في 2009/12/19، نظام رقم09-05 المؤرخ في 2009/10/18 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 56، الصادرة في 2014/08/26، نظام رقم14-01 المؤرخ في 2014/02/16 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

*المراجع باللغة الأجنبية:

- Ben S Bernanke .(2010). Causes of the Recent Financial and conomic Crisis, Federal Reserve System of USA, https://www.federalreserve.gov/newsevents/testimony/bernanke20100902a.htm (consulted on: 20/12/2019).
- BCBS .(June 2011). BaleIII A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems – revised version, BIS 189.
- BCBS .(October 2012). A framework for dealing with domestic systemically important banks, BIS 233.
- BCBS .(November 2014). The G-SIB assessment methodology – score calculation, BIS 296.
- Borio, Claudio .(Septembre 2009). L'approche macro prudentielle appliquée à la régulation et à la surveillance financière, Banque de France, Revue de la stabilité financière, N°13.
- Christian, Nguenang, Severin Yves Kamgna and Nzeusseu Jules Tinang .(2010). A Macro-prudential approach of systemic risk in CEMAC zone, Available Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/25632/, (consulted on: 18/12/2019).
- G20, IMF, BIS & FSB .(October 2009). Guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments: Initial considerations, Technical report,.
- IMF.(November 2012). addressing systemic risk through higher loss absorbency (HLA) Technical Note, Report N° 12/311, Washington, D.C.

- Sylvain, Benoit(2014), Where is the system?, International Economics, CEPII research center, Vol 138, france.
- Khiari, Wided & Ben Sassi, Salim .(2019). On Identifying the Systemically Important Tunisian Banks: An Empirical Approach Based on the ΔCoVaR Measures, Multidisciplinary Digital Publishing Institute , Risks journal Volume 7, Issue 4, Basel.
- Yibing et al.(2014). Domestic Systemically Important Banks : Aquantitative analysis for the chinese banking system, Hindawi Publishing Corporation, Mathematical Problems in Engineering, Vol 2014, Article ID 819371, China.

6. ملاحق:

الملحق رقم(01): البيانات المالية المجمعة لمؤشرات النموذج ($SCORE_i$) لسنة 2018

Unit in 10^6DZD

Indicator / banks	Size		Substitutability		Interconnectedness		Complexity	
	A	B	C	D	E	F	G	H
BNA	3 082 300	1 850 426	1 806 662	1 982 925	407 271	243 452	393 587	18 685
CPA	2 258 543	1 500 651	1 370 000	1 558 266	383 406	369 012	140 416	38 250
BEA	3 297 325	2 090 925	2 112 245	2 565 901	283 434	8 276	292 652	36 894
BADR	1 477 179	1 717 133	935 339	1 256 554	123 046	16 273	151 193	18 052
CNEP	1 571 683	651 102	712 646	1 728 473	81 251	7 402	312 568	11 777
BDL	1 048 881	3 642 274	768 449	858 443	66 990	20 072	41 898	11 402
BARAKA	270 995	80 393	154 159	176 343	2 300	111	-	47 540
SG	376 390	312 196	257 545	292 955	984	8 756	19 748	2 804
AGB	263 014	107 760	169 327	197 487	32 470	-	-	11 951
BNP	262 007	224 974	163 245	205 346	4 484	4 806	14 361	31
NATIXIS	160 206	206 682	81 769	119 638	19 080	-	29 540	6 337
ALSALAM	110 109	86 268	75 339	70 615	276	53	-	14 816
CITIBANK	162 574	203 854	76 221	125 666	3 000	2 127	36 245	-
HOUSING	112 513	109 531	37 500	54 259	41 864	4	250	5 700
ARAB PLC	71 865	423 718	43 009	50 180	1 226	598	516	1 375
TRUST	80 400	107 249	63 268	49 345	714	1 017	-	4 949
ABC	74 905	95 808	48 436	40 545	2 372	1 132	520	4 539
FRANSA	62 682	227 344	42 015	42 694	463	1 076	1 032	598
HSBC	61 012	158 537	31 756	41 440	8 270	187	-	-
CA-CIB	23 211	97 483	10 280	8 797	5	2 588	-	-
TOTAL	14 804 583	13 796 825	8 948 930	11 417 075	1 462 901	684 354	1 434 526	235 700

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية لسنة 2018 المنشورة عن البنوك التجارية العشرين.